من العقل إلى هيرمينوطيقاالسلف :لمحة عن التأويل الاعتزالي

مصطفى الرويجل*

تقديم:

الفكر الاعتزالي نسق معرفي بُني على أسس متينة، واكتمل بصياغة الأصول الخمسة التي توحد كلام أهله، وشرط الانتساب إلى المذهب، فمن خالف فيها لا يمكن أن يكون اعتزاليًا، لكن هذا لا يعني أن آراء الشيوخ واحدة، فالاختلاف هو جوهر هذا المذهب، حيث سلَّم المعتزلة للمنتسبين لكلام واصل ابن عطاءبالاختلاف في الفروع، فعارض التلميذ أستاذه، كما عارض الابن أباه (الجبائيان). لكن سبيل تثبيت الآراء وصياغتها ظل واحدًا، حيث اعتمد كل الشيوخ على الأدلة العقلية، وإن تعارضت مع ما يقوله النص، لأن هذا التعارض سوف يتبدد مع اعتمادهم على التأويل في فك شفرات النصوص، والعدول عن دلالتها الظاهرة إلى معنى خفي وهو المراد من الخطاب. لذلك يمكن القول أنكلام المعتزلة في أصولهم الخمسة واستدلالهم على قضاياهايستند إلى مبدأين أساسيين؛ الأول هو: "أولوية العقل على النقل"، الذي يعتبرون من خلاله أن النقل تابع للعقل وفي خدمته، فالنقل عندهم يجب أن يوافق العقل، وأن يتضمن ما هو مقرر فيه، لذلك أوجب المعتزلة التكليف ولو لم تُنزَّل الشرائع، لكون العقل قادر على التمييز بين حُسن الأفعالِ وقُبحها. والثاني هو: مبدأ "التأويل"؛ والذي يعتبر كنتيجة مباشرة للمبدأ السابق؛ لأنه عندما تعارض ظاهر بعض الآيات مع ما يقوله العقل خاض المعتزلة فيها بالتأويل من أجل أن توافق دلالتها مبادئ العقل، والعدول عن ظاهر الآية إلى باطنها يهدف إلى الكشف عن الدلالة الخفية التي توافق ما هو مقرر في العقل، لذلك يؤكد القاضي عبد الجبار في مناسبات كثيرة في كتابه "شرح الأصول الخمسة" وفي موسوعة: "المغني في أبواب التوحيد والعدل"،على أنه في العديد من الآيات لا يجب أن نتشبث بدلالتها الظاهرة.

لهذا كانت المعتزلة من دعاة العقل، حيث حملت لواء "العقلانية" في الفكر الإسلامي عمومًا، والتراث الكلامي على وجه الخصوص، وذلك لإيمانها بقدرة العقل اللامحدودة على النظر والاستدلال وفهم النقل، فدافعت عن قدرته على "التحسين والتقبيح" قبل ورود الوحي، وهو وحده القادر على حسم الخصومات مع أهل الملل الأخرى؛ أو من ينكر هذه الملل؛ أو من عارض مواقف أهل العدل، فالعقل يجب إعماله عندما يتعارض ظاهر الآيات مع مبادئه، وعندما تختلط السنة الصحيحة بالأحاديث الكاذبة والموضوعة والضعيفة، وعند التناظر مع أهل الملل الأخرى والنحل.

إذاً يُستند إلى العقل عند المعتزلة في الرد على المخالفين في الرأي عن طريق التأويل، فعندما تستدل فرقة بآيات معينة على صحة قضية معينة، تستند الأخرى إلى آيات مخالفة وتُؤوِّلها بما يستجيب لمبادئها، لذلك أردنا من خلال هذا العمل الإبانة عن أهمية التأويل عند المعتزلة، وكيف أن أخذهم بالعقل واعتمادهم عليه هو الباعث على خوض غمار تأويل آي القرآن؟ وهل كان التأويل منفذ العقل إلى النص، ووسيلة لفهمه وتعقل معانيه؟ أيمكن القول أن العقل حول النص إلى أدلة بعد عقلنته؟

1 - المعتزلة والعقل

أ - مبدأ "العقل قبل السمع"

لقد أخذ أهل العدل المبدأ القائل "العقل قبل النقل" من الجهم بن صفوان، والذي يشير إلى أن «العقل يوجب ما في الأشياء من صلاح وقبح وفساد وحسن»[i]، وذلك قبل مجيء الوحي ليدلعلىالفعل الحَسَن والفعل القَبيح، هذا الأصل أخذه عنه المعتزلة وطوروه في إطار ما يسمى عندهم "بنظرية الحسن والقبيح العقليين"، يقول الشهرستاني: «وهو أيضا [جهم بن صفوان] موافق للمعتزلة في نفي الرؤية، وإثبات خلق الكلام، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع»[ii].

أعطى المتكلمون مساحة أوسع للعقل في مجال الحجاج والاستدلال العقدي، لكننا نجد عند المتكلمين في انتصارهم للعقل درجات، وأعلى الدرجات في سلم

تعظيم العقل من نصيب المعتزلة، حيث أن من أشهر سماتهم إيمانهم بالعقل استعمالهم له في الحكم على الأمور على اختلافها، وهذا لا يعني ردهم للنقل ولكنهم يخضعونه لحكم العقل ويعرضونه على مبادئه، ونتج عن هذا؛ قولهم بأن العقل هو مقياس كل شيء. وسبب عدم تقديمهم للنقل على العقل هو أن النقل من قرآن وسنة وإجماع له دلالة ظنية، أما دلالة العقل فهي يقينية، لذلك استعملوه في استخراج الكثير من الأحكام الشرعية، وكان من نتائج هذا تغليب العقل على النقل، وبالاعتماد عليه أولوا المتشابه من الآيات القرآنية وردُّوا الأحاديث التي لا يطيقها العقل، وبقولهم بهذا الأخير قاسوا الغائب على الشاهد وهو مبدأ معتمد عندهم في كل استدلالاتهم، يقول القاضي في إقرار مبدأ "قياس الغائب على الشاهد": «...إذا كان الغائب لا يمكن معرفته ابتداء إلا بطريقة البناء على الشاهد» [iii]، وحجتهم في ذلك أن بالعقل نميز بين الحسن والقبيح، وبواسطته يعلم المكلف بأن كتاب الله وسنة رسوله حجة، لكن وبالنسبة لهم لا الكتاب ولا السنة ولا الإجماع تفيد الدلالة في هذا الباب حتى يأذن لها الدليل العقلي، فالسمع لا يُحتج به ولا يُستند إليه إذا لم يوافق العقل، وإلا كان من نتائج ذلك فساد الأصل (الدلالة العقلية).

يحتل العقل؛ في مذهب واصل بن عطاء؛ الدرج الأعلى في سلم الأدلة؛ يقول قاضي القضاة: «أولها: دلالة العقل، لأن به يُميَّز بين الحَسَنِ والقبيح، ولأن به يُعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع. وربما تعجَّب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الدلالة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخَّر، وليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى لم يخاطِب إلا أهل العقل، ولأن به يُعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب»[iv]، فعكس بذلك المعتزلة ترتيب الأدلة، حيث قدموا العقل -الذي كان يذيل الأدلة عند أهل الحديث - على القرآن؛ لكن: لمَ ذلك؟

من دواعي هذا التقديم هو أن معرفة الباري تعالى، والتي قالوا فيها أنها أول الواجبات، تحصل استدلالا وليس ضرورة أو تقليدًا، ومعرفته تعالى هي شرط معرفة خطابه، إذن لفهم كلامه تعالى ويحقق شرط الإفادة، يجب أن نعلم عن الباري صفاته وأفعاله (التوحيد والعدل)، ومعرفة المعبود تسبق

العبادة، فـ«متى عرفنا بالعقل إلهًا منفردًا بالإلهية، وعرفناه حكيمًا يُعلم في كتابه أنه دلالة، ومتى عرفناه مرسِلًا للرسول ومميّزًا له بالأعلام المعجزة من الكذابين، علمنا أن قول الرسول حجة. وإذا قال ﷺ "لا تجتمع أمتي على خطأ، وعليكم بالجماعة" علمنا أن الإجماع حجة» [v]، يبين هذا النص لِمَ أعطى المعتزلة الأسبقية للعقل في الأدلة، فلا يَعرِف الواحد منّا أن الباري تعالى واحدٌ في ألوهيته وحكيمٌ في تدبير أمر الخلق إلا بالعقل، ومتى ثبَّتنا **بدليل العقل** هذا الأمر علمنا أن **كتابه حجة** ، ومتى علمنا من هذا الكتاب أنه مرسِلٌ للرسول ومدعِّمٌ له بالمعجزات ومُميّزه بها مِنَ المُتنبي عَلِمنا أن **السنة حجة**، ومن قول الرسول ﷺ "لا تجتمع أمتي على ضلالة" [vi] عَلِمنا أن **الإجماع حجة** . فحاز العقل بهذا أعلى الدرجات في ترتيب المعتزلة للأدلة، وتفوق على الأدلة الأخرى.

ولا يختلف القاسم الرسّي عما ذهب إليه قاضي القضاة في النص السابق، فيتحفنا بنص فيه غاية الدلالة ومُراد القصد، يقول: إن هناك «ثلاث عبادات من ثلاث حجج احتج بها المعبود على العباد، وهي: العقل... والكتاب... والرسول. فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبُّد، وجاءت "حجة" الرسول بمعرفة العبادة. والعقل أصل الحجتين الأخيرتين، لأنهما عُرفا به ولم يُعرف بهما. فافهم ذلك. ثم للإجماع من بعد ذلك حجة رابعة مشتمِلة على جميع الحجج الثلاث وعائدة إليها» [vii]، وبالتالي تشكل حجة العقل بناءً على قول القاسم الرسي وقبله قاضي القضاة نقطة ارتكاز وجذب، من حيث أن بها عَرفَ الإنسان المعبود، وكذلك استدل على كون القرآن والسنة حجة، ويرجع إليه الإجماع كذلك ما دام يَرجِع إلى ما يَرجِع إلى العقل (القرآن والسنة)، فلا مناص من القول أنه أعظم حجة وأقواها، وأسمى الأدلة كما قلنا وأعلاها.

وإذاكانت معرفة الباري تعالى بصفاته وعدله (أفعاله) لا تنال إلا بالعقل كما يردد قاضي القضاة حين يقول: «اعلم: أن الدلالة أربعة؛ حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع. ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل» [viii]، فإن القاسم الرسي في النص السالف يذهب إلى نفس القول حين ذكر أن **حجة**

العقل جاءت بمعرفة المعبود ، وبذلك تقدمت على معرفة **التعبُّد** وكذلك على معرفة **العبادة**.

إذن العقل هو أصل ثبوت النقل، وبالتالي فالاستدلال بالنقل بمثابة تقديم الاستدلال بالفرع (النقل) على الأصل (العقل)، وهذا راجع عندهم إلى أن معرفة الله سبيلها الاستدلال والنظر العقلي، وهي (معرفة الله) أول الواجبات؛ يقول قاضي القضاة: «إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب [ix] الله عليك؟ فقُلْ: النظر المؤدي إلى معرفة [x] الله تعالى لأنه لا يُعرف ضرورة، ولا بالمشاهدة، فيجب أن تعرفه بالتفكير والنظر» [xi]، هكذا يكون النظر العقلي (الاستدلال) هو السبيل الأوحد لمعرفته تعالى بصفاته وعدله.

وبالتالي يمكن القول أن ما آل إليه أهل الاعتزال في هذا المبدأ "أولوية العقل على النقل"، هو الثقة الكبيرة في أن ما يقره العقل من قضايا العقيدة كالتوحيد والعدل وفروعهما يعتبر الحجة الوحيدة والدلالة الأكيدة في هذا الباب، ولا اعتبار لحجة النقل هنا حتى يأذن لها العقل.

إذن دليل العقل عند المعتزلة مقدم على القرآن والسنة «لأن به يُميَّزُ بين الحسن والقبيح، ولأن به يُعرف أن الكتاب حجة وكذلك السُّنة والإجماع» [xii]، وهو الأصل في قبول دلائل مصادر الأدلة الأخرى، وبواسطته تدرك شرعية هذه المصادر أو بطلانها، وإلا كان ليس من حقنا إبطال الملل الأخرى إذا عالجناها دون نظارة العقل، كما ان الحكم على الأشياء قيمياً يكون بواسطته، وما يذهب إليه الجاحظ دليل على قيمة العقل في المعرفة؛ وهو القائل: «لا تذهب إلى ما تريك العين واذهب إلى ما يريك العقل. وللأمور حكمان، ظاهرٌ للحواس وحكم باطن للعقل. والعقل هو الحجة» [xiii]،حيث أن العقل مستغن عن الوساطة في الإدراك، وهو دائما وراء كل استقامة وصواب وحقيقة يتوصل إليها الإنسان.

ب -العقل الاعتزالي والتكليف

ربط المعتزلة العقل بالتكليف حيث به يتم تكلِيف المكلَّف، والتكليف العقلي سابق على التكليف الشرعي يقول القاضي عبد الجبار في ذلك: «ومن الجائز أن ينفرد التكليف العقلي عن التكليف الشرعي، ومن الجائز أن يُجمع على المكلّف

بينهما، وإنّما الممتنع تكليف الشرعيّات من دون العقليات، لأنها تابعة لها فلا تنفرد عنها»[xiv]، التكليف العقلي إذن سابقعلى التكليف الشرعي، فالحكم على حسن الأشياء وقبحها ممكن بالعقل وسابق على ورود الشرائع، ودليلهم في ذلك أن الإنسان قبل التكليف الشرعي كان يحكم على حسن الأشياء وقبحها بالعقل، ولو جاز وقوف الحسن والقبيح على أوامر الشرع لما حَكم على حسن الأشياء وقبحها من ينكر الشرائع والأديان، فالعقل قادر على التمييز بين الخير والشر والحسن والقبيح بحكم الفطرة.

إن العقل على مذهب صاحب المغني أودع الله تعالى فيه ما تُعلم به أمور الدين، ونَصَبَ فيه من الأدلة الكفيلة لبلوغ ذلك، إنه «الوسيلة لمعرفة حُسن ما كُلِّف به الإنسان عن طريق القرآن والسنة» [xv]، ويتحفنا قاضي القضاة بنصٍ كله معاني دالة على كون العقل متضمِّن سلفًا لما جاء به الشرع، يقول: «كل ما على المكلَّف فعله أو تركه، قد رَكَّب الله جُمله في العقول. وإنما لا يكون في قوة العقول التنبيه على تفاصيلها، سواء كان في أمور الدين، أو في أمور المَعاش ومنافع الناس، وسواء كان الديني من باب العقليات أو الشرعيات. وهذا فصل إذا عرفته تبيَّنْتَ أن كل التكاليف مطابقة للعقول، وكذلك أحوال المعاملات، وما يتصل بالضرر والنفع... وبيان هذه الجملة أن كل ما يدخل تحت التكليف، إما أن يكون واجبًا يلزم فعله، أو قبيحًا يلزم تركه، أو حسنًا يُندب إلى فعله، وقد تقرر في العقول جُمَلُ ذلك... فصار العقل العمدة في هذه الأمور، ولهذا كان من أعظم نعم الله علينا، ومما يعد في أصول النعم» [xvi]، ولا يكلفنا هذا النص كثيرَ عناء في التقاط المعنى من المبنى، فما ورد مفصلًا في الشرع جاءت جملته في العقل، وأن تكاليف الشرع مطابقة لِمَا يأمر به العقل وينهى عنه.

هكذا يكون العقل عند المعتزلةمدركًا ومكتشِفًا وعارفًاللخيروالشر؛للحسن والقبيح دون الاستناد إلى نصوص الشرع، وبالتالي فالإنسان في نظر المعتزلة مُكلَّف قبل مجيء الشرائع بإتيان الحسن من الأفعال وترك القبيح منها، وإتيان الخير والامتناع عن الشر، وكذلك معرفة الله وشكر النعمة، وهذا التكليف مرتبط بما يدل عليه العقل، لذلك نجد حضور العقل بشكل دائم عند المعتزلة في جميع استدلالاتهم الدينية والدنيوية، وفي أحكامهم بحيث يُعتبر (العقل)

مصدرها، لأنه أصل التكليف، يقول القاضي: «الأصل هو العقل وما عداه يتفرع عنه، ولا يصح إبطال الأصل بالفرع»[xvii].

ج- المعرفة العقلية عند أهل العدل

المعرفة عند المعتزلة نوعان منها ما يعلم بالبديهة (ما يدرك بذاته) [xviii]، ولا دخل للعقل في تحصيلها، ومنها ما يدرك بالنظر العقلي؛ أي تُعلم بالدليل العقلي وحده، أو بالدليل الشرعي فقط، أو هما معاً.

يبين القاضي عبد الجبار كيف يثبِّت الشخص الاعتقاد بشيء ما، انطلاقا من المسلمات الموجودة، ومن قياس الغائب على الشاهد في قوله هذا: «وإذا عرفنا أن الفعل لابد له من فاعل، وعلمنا ان العالم محدث، علمنا أن له فاعلا، وعلمناه مخالفاً له، لأن مثل ذلك متعذِّر على أقدر القادرين منا، فعُلم بذلك أنه لا بد من قادرٍ مخالِفٍ لهذه الأجسام، ونعلمه حياً عالماً قديماً، كما نعلمه قادراً، ونعلمه سميعاً بصيراً مدركاً، وأنه واحد لا ثاني له بالأدلة الظاهرة، ولأنا إنما نعرفه بأفعاله، ففعله لهذه الأفعال المحكمة، يدل على أنه قادرٌ عالمٌ ونعلم أنه حيٌ قديم، وإلا كان لا يصح كونُه قادراً على أول الأفعال، فكان العقل يدل على أنه واحد، ليس كمثله شيء، وأنه قديم، وما سواهُ مُحدَث. وأنه عدل لا يجور ولا يحب الفساد، وأنه صادق في كل أخباره لا يُخلف الميعاد» [xix]. يبدأ قاضي القضاة هذا النص من بديهيات يسري الإيمان بها من طرف الكل، فكلنا نعلم أن الفعل لا بد له من فاعل، وإذا كان العالم محدَث على مذهب قاضي القضاة فلا ريب في أن له محدِث، وهذا المحدِث لا يجوز أن يكون من طينتنا ومن طينة الموجودات التي حولنا؛ لأن خلق العالم لا يقوى عليه أقدر القادرين منا، فهو إذًا مخالفٌ لنا ... وما يتسلسل عن هذا من الأدلة كما ورد في النص. هكذا تُبنى المعرفة العقلية عند أهل العدل بالبناء على المسلمات والبديهيات نحو استدلالات متقدمة.

فقدرة الإنسان على الإدراك والفهم انطلاقا من العقل يشرح ميول المعتزلة نحوه وإقرارهم بمركزيته، وهذا الإقرار يتناسب مع أصل العدل الذي دافعوا عنه، عكس الجبرية الذين أفرغوا العقل من القدرة، ورفضوا مركزية العقل

ودوره في فهم النص، فالمعتزلة يقرون بأن هناك نظامين معرفيين: المعرفة العقلية، والمعرفة الشرعية النصية، ورغم أنهما منفصلان فكلاهما يهدي إلى الحقيقة، وبالتالي فكل معرفة حاصلة بالدليل إما أن تعرف بالعقل أو بالنقل أو بهما معًا، لكن هذا القول فيه تراتبية فالعقل عندهم «أصل تتأسس عليه حقيقة الشرع»[xx]، حيث أن صحة الشرع منبثقة عن معرفتنا بأن ما جاء به الأنبياء حق، وعِلمُنا أن المعجزات لا يمكن أن تُنزَّل على "الكذَّاب" هو معرفتنا بأن إظهار المعجزات على الكذابين "قبيح"، والله لا يفعل القبيح باستغنائه عنه، إضافة إلى هذا فالشرع يحتاج إلى العقل لكي يبينه.

كما أن دلالة العقل تدفع الشبه وتُحقق نوع من الثبات والتنظيم لحركة النص، إذ أن العقل يملك سلطة على النص، حيث يختبره ويرد ما لا يتطابق مع وضعه الطبيعي، ويقبل بما يتطابق معه، لكن لا يجب فهم إعلاء المعتزلة من شأن العقل معناه جعله مكان النص أو أسمى منه؛ بل لتحقيق نوع من النظام يساعدنا على فهم النص. وكما أن العقل مصدر المعرفة فإنه مقياس الحقيقة، لذلك جزم "أهل العدل" بأنه يجب تأويل القرآن وتفسيره بحسب ما يُمليه العقل، وبالتالي انتصارهم للعقل وتبجيلهم إياه.

لقد عُرف أهل العدل بثقتهم في العقل ومقولاته دون قبول أية مفاوضات للتنازل عن طرفة عين منه، ولا يشكون فيما نحدسه به، فكل تفكيرنا ناتج عنه، وببراهيننا يُؤسس مسلماته، ولحمله لمعنى التجريد في معالجة القضايا، ونظرًا لأحكامه التي تتميز بالكلية والضرورة والإطلاقية، تعلق المعتزلة بمبدأ الدليل العقلي، ولم يبغوا عنه بديلا.

2 - المعتزلة والتأويل

نبدأ على طريقة المتكلمين بتحديد مفهوم هذه الفقرة.إن التأويل هو «إخراج دِلالة اللفظ من الدِّلالة الحقيقية إلى الدِّلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التَّجَوُّز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه»[xxi]، و«هو الخروج بالدلالة من الظاهر إلى الباطن»[xxii]، إنه إذًا إخراج

اللفظ من دلالته الحقيقة إلى معناه المجازي الموضوع له، من ظاهره الحقيقي لفظًا والمجازي معنًى، إلى باطنه الحقيقي معنًى والمجازي لفظًا.

وكما أشرنا؛ فالقول بالتأويل عند المعتزلة يترتب مباشرة على المبدأ الذي فرغنا من معالجته حالًا؛ فعندما تعارضت بعض الآيات مع ما يقوله العقل خاض المعتزلة فيها بالتأويل [xxiii] من أجل أن توافق دلالتها لما يقره العقل، فالعدول عن ظاهر الآية إلى باطنها يهدف إلى الكشف عن الدلالة الخفية التي توافق صحيح المعقول[xxiv]. ولذلك نجد أن التراث الاعتزالي بُني بآليتين: الأولى؛ هي اعتماده على الدليل العقلي، والثانية؛ تتجلى في تأويله لآيات القرآن، وهما سَنَدَانِ لإثبات ما ذهب إليه المعتزلة من قضايا، ولنا تفصيل الكلام في ذلك لما سيأتي.

أ - نشأة التأويل العقلي

البحث في هذه النشأة أمر صعب المنال، والمصادر التي تحدثت عنها نادرة ونقلت إلينا من مناهضي التأويل، لذلك اكتست طابع الغموض والنقص والتشويش، وزَعَم هؤلاء طرد هذه النشأة من بيئة الإسلام، وافتروا على أن "أهل العدل" استمدوا فكرة التأويل من مؤثرات بعيدة عن روح الإسلام ومنهجه.

في خضم حركة جمع الحديث التي كلفت التابعين جهدًا كبيرًا، قبلوا ببعض الأحاديث الضعيفة، وهو ما عجل بظهور أصحاب التفسير العقلي، والذين أثارهم الحشو الذي دخل الحديث، ولم يقبلوا من السلف طريقتهم في رد الحشو عن طريق السند الصحيح فقط، «بينما هذا الحشو لا يعارض السمع فقط، بل يعارض العقل» [xxv]، ولم يتوقف نقد أهل التأويل العقلي عند رفض طريقة السلف في رد الحشو إلى السند الصحيح؛ بل استمر حتى إلى المنهج الظاهري في فهم النصوص الدينية، ورفضهم للتأويل، هنا استُنبتت مصطلحات من قبيل "العقل" كمقابل "للنقل"، و"التأويل" مقابل "للتقليد"، و"الدراية" في مقابل "الرواية"... وأخذ النزاع في هذه المرحلة طابعين: إما سياسي وإما علمي معرفي.

تنقل لنا المؤلفات أن الجعد بن درهم أول من قال بالتأويل العقلي في الإسلام، وكان أول من نفى الصفات وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأصبحت

قاعدة من قواعد فرقة الجهمية، وأدى به القول بنفي الصفات إلى القول بخلق القرآن؛ أي أنه أنكر الكلام القديم. هذه نتائج انتهى إليها الجعد بن درهم بعد تساؤلاته حول صفات الباري تعالى، من قبل هل لله يد كأيدينا، وعين كأعيننا؟ .... لأن الحشو الذي تضمن الحديث والإسرائيليات مؤثرات دفعته للتساؤل حول صفاته تعالى، فكان يريد تحكيم العقل في كل شيء، إذن يمكن القول أن «الجعد بن درهم كان أول رواد التفسير العقلي في الإسلام»[xxvi].

بعد هروبه من دمشق إلى الكوفة التقى الجعد بن درهم بالجهم بن صفوان، وأخذ الثاني المنهج العقلي من الأول، وعدم الاهتمام بالحديث نظراً للحشو الذي تخلله، وتنسب إلى الجهم فرقة الجهمية وكذلك فرقة المعتزلة، حيث أن هذه الاخيرة لقبت في أيام المأمون بالجهمية، ورغم التقاء الفرقتين في قضايا هامة إلا أنها يختلفان في مبادئ جوهرية، فقد نجد أصلا اعتزاليًا أو مبدأً جبريًا عند الجهمية، وهذا ما يبين أهمية الرجل في تاريخ الفرق الإسلامية.

فقيادة النصوص بالعقل دعوى من الجعد بن درهم وتبعه في ذلك الجهم بن صفوان، من أجل الرد على اليهود والنصارى من جهة، والمانوية والمذاهب الفارسية من جهة ثانية، والتي كانت تتقدم بسرعة كبيرة لمحاربة الإسلام ومجادلته، ومنهج الحديث لا يفيد في هذا بشيء، فلجأ كل من الجعد والجهم إلى المنهج العقلي الذي اعتنقه المعتزلة فيما بعد وحاربوا به أعداء الملة.

لقد أدخل الجهم بن صفوان "المنهج العقلي" الذي يعرف بـ"التأويل" في الحياة العقلية الإسلامية، وبدأ يطبق هذا المنهج على كافة المشاكل التي تعترض العقل في المجتمع الإسلامي، وخاض في تأويل مجموعة من الآيات في قضايا من قبيل قوله بفناء الجنة والنار «فحمل قوله تعالى "خالدين فيها" على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد» [xxvii]، واستند في الشاهد بقول قائلٍ "خلَّد الله ملك فلان"، وزعمه هذا يدخل فيه مبدأ فلسفي، يؤكد على أن كل شيء له بداية ونهاية، والأشياء كما تنقطع بدايتها تنقطع كذلك نهايتها، ولكل حركة نهاية. كما أنكر قدم الجنة، وقال جنة آدم خلقها الله وأفناها، أما الجنة التي سيدخلها المؤمنون فلم يخلقها بعد.

وورث هذا التأويل المعتزلة، يقول علي سامي النشار: «انتقل التأويل الذي وضعه الجهمية قديمًا إلى المعتزلة» [xxviii]. حيث عاصر الجهم بن صفوان - الذي تصلنا الأخبار عنه أنه قتل عام 128هـ - مشايخ المعتزلة الأولين من قبيل واصل بن عطاء (المتوفى سنة 131هـ)، وعمرو بن عبيد (المتوفى سنة 144هـ)، ورغم كون المعتزلة قدرية، والجهمية جبرية، إلا أن «المعتزلة آمنت بالتأويل العقلي واعتبار حجة العقل مصدر المعرفة، وهذا ما فعله جهم، بل آمنت المعتزلة بنفي الصفات وبخلق القرآن، وكان الجعد والجهم أول من نادا بهذا...» [xxix]. وبفعل ما تبنته فرقة المعتزلة من الجهم بن صفوان ينسبها البعض اليه، لكن مؤرخها "الخياط" ينفي ذلك بقوله: «السّكنيّة ليست معتزلة وكذلك الجهم» [xxx].

يمكن القول أن المعتزلة نهلت بعض مبادئها من الفرق السابقة عليها سواء التي تُنسب نفسها لها أو التي تتبرأ منها، فمبدأ الحرية الإنسانية قدري، والتأويل العقلي، ونفي الصفات وخلق القرآن مبادئ مستوردة من الجهمية، وبالتالي فالتأويل هو مبدأ من ضمن مجموعة من المبادئ التي تبنتها المعتزلة من أسلاف الحراك الفكري والعقدي في التاريخ الإسلامي.

ب-التأويل عند المعتزلة

انطلق أهل العدل في زعمهم بـ"أولوية العقل على النقل" من فرضية مفادها أن رفع التعارض بين العقل والنقل لن يتم إلا بإعمال العقل واستخدام مختلف الاستدلالات العقلية، لذلك «ذهب المدافعون عن العقل إلى الإقرار بوجوب تأويل النص متى تعارض مع مقتضى النظر» [xxxi] فالقرآن متضمن لما هو ظاهر وباطن، محكم ومتشابه، مطلق ومقيد... من هنا اعتبروا التأويل سبيل عقلي من أجل فهم النص، وكما قلنا أن العقل عندهم سابق على النص وشرط التكليف وبه نعلم أن القرآن حجة... لذلك تحول العقل عندهم كأداة إجرائية تكشف عن معقولية النص عبر التأويل، وقد أقاموا ممارستهم التأويلية على مسلمات تتمثل في:

أ - تسليمهم بأن لكل ظاهر باطن، ولكل تنزيل تأويل، ومعنى النص عندهم لا يستقيم إلا بإخراج دلالة الألفاظ المعارضة لدلالة العقل عن معناها

الظاهر إلى معنى مجازي يكون هو المقصود من الآية، بهذه الكيفية يعمل أهل الاعتزال على نقل المعنى الظاهر للنص الذي يتعارض مع العقل إلى معنى مجازي يتوافق معه.

ب - ولكون مسائل العقيدة لا يمكن بناؤها إلا على القطع، والقطع لا يُستفاد إلا عقليا، إذ أن تقديم العقل على النقل يعود إلى الصفة العقلية للدليل، لا إلى قطعية دلالته، وهذا يعني البحث عن عقلنة الدليل بصرفه عن ظاهره.

ت - الدليل المبتغىمن صرف النص عن ظاهره إلى معنى آخر، هو ما دل عليه العقل.

لقد اعتبر دعاة التأويل أن حل مشكلة التعارض بين العقل والنقل، يكمن في توسيع دلالات ألفاظ السمع بالعدول عن معانيها التي تفهم من الظاهر إلى معاني بديلة يقبلها اللفظ وينزل عليها الاعتقاد. وبسيرهم على هذا النهج انتهى المعتزلة إلى إسقاط ما لا يعقل من النصوص إذا كانت من السنة، وتأويلها إذا كانت آيات.

يعتبر العقل المبدأ الأول لكل تأويل، وبه تدرك معاني النصوص، حيث يتغلغل العقل في غياهب النص، لذلك فالتأويل فهم للنص ومعرفة له في سياقه الشمولي وبنيته التركيبية، وبإماطة اللثام عن محتوى النص فإنه يصبح جزء من العقل، وذلك بتضمنه لأدلة عقلية، إذن يمكن اعتبار «التأويل طريق العقل إلى النص، وأداة استنباط المعقول من المنقول» [xxxii]، فالنص قوة وطاقة دلالية، لكنه يفتقر إلى القوة التي تنقله من "الحيادية" إلى "الفاعلية".

لقد وجد المعتزلة في المحكم والمتشابه ما يرْسُونَ به أُسس التأويل في اتجاههم العقلي، فإذا كان الذكر الحكيم لم يفصل بين الآيات المحكمة والآيات المتشابهة؛ فإن أهل العدل والتوحيد يضعون لذلك قسمة مفادها: أن ما وافق أصولهم العقلية فهو محكم؛ وما خالفها فهو متشابه يجوز تأويله؛ بل ويجب ذلك فيه.

وإذا كانت العبادة حسب القاسم الرسي [xxxiii] تنشطر إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: معرفة الله (المعبود)، والثاني: معرفة ما يُرضيه وما يُسخطه (العبادة)، والثالث: اتباع ما يرضيه واجتناب ما يُسخطُه (التعبُّد)؛ وكان لكل قِسم من هذه الأقسام حُجَّة، وهي على التوالي: العقل، الكتاب، والرسول؛ فإن لهذه الحجج أصول وفروع، فحجة العقل تنقسم إلى ما هو ضروري وما هو اكتسابي، والضروري منها أصل والاكتسابي فرع، يقول القاسم الرسّي: «وإنما وقع الاختلاف في ذلك لاختلاف النظر والتمييز فيما يوجب النظر والاستدلال بالدليل الحاضر المعلوم على المدلول عليه الغائب المجهول. فعلى قدْر نظر الناظر واستدلاله يكون درْكه لحقيقة المنظور فيه والمُستدلِّ عليه» [xxxiv]. وحجة الكتاب بدورها تنقسم إلى أصول وفروع، أما الأصل فهو الذي لا اختلاف فيه، وفرعه فهو ما وقع عليه اختلاف ويجب رده إلى الأصل؛ «وأصل الكتاب هو المُحكم الذي لا اختلاف فيه، الذي لا يخرُج تأويله مخالِفًا لتنزيله، وفرعُه المتشابه من ذلك فمردُوده إلى أصله الذي لا اختلاف فيه بين أهل التأويل» [xxxv]. وأما «أصل السنة التي جاءت على لسان الرسول ما وقع عليه الإجماع بين أهل القبلة، والفرع ما اختلفوا فيه عن الرسول ﷺ، فكل ما وقع فيه الاختلاف من أخبار رسول الله ﷺ، فهو مردود إلى أصل الكتاب والعقل والإجماع»[xxxvi]، فما اختُلِف فيه فهو فرع يجب رده للأصل المتفق عليه، لا بالنسبة للعقل، ولا بالنسبة للقرآن، ولا بالنسبة للسنة، فثبت بهذا أن المحكم أصل للمتشابه، لذلك يجب رد الأخير للأول (رد الفرع للأصل).

وتأويلهم للمتشابه وعدم تأويلهم للمحكم؛ راجع إلى أن المتشابه يتضمن قيم دلالية كثيرة يصعب الأخذ بالواحدة وترك الأخرى، أما المحكم فيتوفر على دلالة واحدة بعينها، لذلك بالنسبة لهم يجب رد المتشابه إلى أصل دلالي ثابت الذي يتجلى في المحكم العقلي العارف بأحوال المتكلم وما يهدف إليه من حكمة وقصد، فواجب معرفة حكمة الفاعل قبل الاستدلال بكلامه.

يؤكد المعتزلة ويشترطون انطواء الأدلة على قيم واضحة وبينة، قيم تعد الأصول المستند عليها والتي تقينا شر الزلل والخطأ، هذه الأدلة يجب أن تحمل شحنة دلالية لا يمكن ردها، وخالية من المجاز أو معطى مخالف للحقيقة، فالممارسة التأويلية عندهم يجب عليها أن تدعم نفسها بأدلة عقلية؛ لأنها هي

التي يرتد إليها الكلام في آخر الأمر، فمهما ابتعد الكلام فإنه يظل مشتدًا للأصل الدلالي الحقيقي وهو الدليل العقلي الذي يضمن للنص التموقع المعرفي، لذلك يُعتبر التأويل نظام استدلالي يراقب دلالة النص وموضعها، والمعنى لا ينكشف إلا بعد سيرورة تأويلية ما.

ج-المعتزلة والنص

النص عند المعتزلة مفتوح على الممارسة اللسانية من جهة، ومقيد بقرائن عقلية من جهة ثانية، حيث أن العقل عنصر مركزي في الفهم والتلقي، والنص لا يملك امتدادًا خارج العقل، لدرجة يمكن حصر بنية النص ورصدها عقلًا.

يؤكد النص ما يقوله العقل، وسائر ما جاء به القرآن فيما يتعلق بالتوحيد والعدل وغيرهما يؤكد ما في العقول، فالنص والعقل متناغمان شرط إخضاع النص لمعالجة عقلية، فالوحي خاطب العقول (الألباب) وهي المطالَبة بفهمه وتأويله، والتأويل هو العودة إلى حجج العقل، وحمل ظاهر النص عليها من أجل حصول التطابق بين العقل والنقل؛ لأن المعرفة الصحيحة بالسمع لابد من اقترانها بالعقل، باعتبار أسبقية العقل على النقل من جهة، وتفوق العقل ومركزيته من جهة ثانية.

يراهن المعتزلة من خلال التأويل إلى فك غموض النص، ومعرفة جميع التحولات الطارئة على بنيته، فالنص يحتوي على مكونات تجعل التأويل فعلا متاحًا، وقد تختلف قراءة هذه المكونات والدلالات من قارئ لآخر، فالأمر يتعلق بعلاقات لغوية وحركتها داخل النص. لذلك يمكن القول أن التأويل إحياء للنص، وإعادة تشكيل لقصديته، وليس إسقاط لدلالات خارج النص وفرضها عليه؛ لأن سلطة التأويل تنبع من النص، إلا أنها تدعم بقراءة عالمة له.

إذن كل ممارسة تأويلية تخضع لدلالة النص: «والنص لا تعلم دلالته إلا في إطار التأويل وإعادة تشكيل البنية النصية» [xxxvii]، وبالتالي فتأويل النص هو البحث عن مكامنه الخفية الخطابية منها والدلالية. كما أن النص محفز يدفع الذهن ويوجه إحداثيات التأويل، وبالتالي فهو أيضا فاعل في الممارسة التأويلية.

- التأويل باعتبار الدلالة العقلية:

يجب على التأويل أن يتماشى ومقتضيات العقل باعتباره نسق المبادئ والمسلمات التي ينبغي على العلامات اللغوية أن تؤول إليها، وهذا يدل على انفصال الدلالة اللغوية عن الدلالة العقلية عن المعتزلة، والمؤول سيكون دوره مد جسر الاتصال بين هاتين الدلالتين؛ أي التصالح بين العقل والنص.

وإذا كان العقل هو الذي يعي هذا الاختلاف، فإنه يتميز بتناسق قوانينه، لذلك فالمعرفة العقلية مقدمة على الأنظمة المعرفية الأخرى، بوجودها ويقينيتها، إذن أدلة العقل ترجَّح على غيرها وتتفوق عليها، وبالتالي فالتأويل باعتبار الدلالة العقلية هو تحكيم الأصل الذي لا يَعتمدُ على ما سواه.

والدلالة العقلية تتأسس على القياس، والقياس بدوره قانون عقلي يُبَلِّغ إلى استدلالات صحيحة، فبالعقل نستطيع بناء العلم لأن وظيفته الوصول إلى المعاني الكلية، إذ أن النص يمكن أن يوهمنا بدلالة سطحية مجازية، لكن الدلالة الأصلية الحقيقية لن يكشف عنها سوى العقل، لقدرته على الكشف والفصل بين الدلالات المتشابكة.

– التأويل باعتبار الدلالة اللسانية:

في تأويلاتهميعتمد المعتزلة على بنية اللسان ومواضعاته، ودليلهم في ذلك أسبقية قوانين اللِّسان، والإحالة الضمنية في بنية الكلام، ونظرًا لتفوق النظام اللساني والقيم الرمزية ظلت طوال الزمن راسخة ثابتة، فالنظام اللساني تراث حافظ عليه القرآن وانضبط له.

ترى المعتزلة أن دلالة العقل وحدها القادرة على الفصل بين الحقيقة والمجاز، وبالتالي كشف دلالة الكلام، والاستدلال على الله عندها أصل، لذلك يجب أن تقدم معرفة فاعل الكلام حتى يتسنى معرفة دلالات كلامه، من هنا فالتأويل «ضرورة ملحة، ليست معرفية ولسانية فحسب وإنما عقائدية، إذ أن العقل الذي يُستدل به على توحيد الله وعدله، مركز يجب أن يَخضع له النظام اللساني»[(xxxviii)]، فكل ما يُعلم بالعقل لا يجوز أن يخالفه النص وإن أظهر المعنى

الظاهري ذلك، إذ لا بد للنص من تأويل يوافق العقل، ومناسب مع قواعد اللغة، فالعقل وأدلته بعيدة عن الاحتمال، لكن اللغة يتداخلها الاحتمال لاحتوائها على المجاز والتشبيه وكثرة الدلالات للفظ الواحد....

إن العقل الاعتزالي مرتبط بالنص ويسعى إلى عقلنته، وإرجاعه إلى موافقة ما يدعوا إليه العقل، لذلك يدخل التأويل الاعتزالي عمق البنية التركيبية للنص.

خلاصة

بناءً على ما أسلفنا يمكن القول أن للتأويل مكانة أساسية في النسق الفكري الاعتزالي، إنه منفذ العقل نحو النص، وأداة فهم المعنى المتواري وراء المبنى الظاهر، ولكي يتسنى للعقل اقتناص مُراد المخاطِب، كان لزامًا أن تتقدم معرفة حال المخاطِب، فـ«مَن لا يعرف المتكلم، ولا يعلم أنه ممن لا يتكلم إلا بالحق، لا يصح أن يستدل بكلامه» [xxxix]، معرفة المخاطِبإذن أمر أساسي قبل الاستدلال بكلامه، وهي المعرفة التي لا تنال إلا عقلًا، هكذا كان لمبدأ "أولوية العقل على النقل" أثر كبير على مسألة التأويل عند المعتزلة، فلما كان هذا العقل قادر على معرفة الله وصفاته، وإثبات عدله وتنزيهه عن الظلم، وأساس التكليف، وبه تعرف المعجزات، وعلى أن القرآن والسنة حجة... كان لا بد للحفاظ على مكانته في النسق الفكري الاعتزالي، وتحصين مكانته في الاستدلال والنظر، وطرد أي منافس له في هذه المكانة، وذلك بدفع أي تعارض بينه وبين النص عن طريق التأويل والحفر في النص عن دلالة توافق مبادئه. لذلك ارتبط العقل المعتزلي بالنص وسعى إلى عقلنته، وإرجاعه إلى موافقة ما تدعو إليه مسلماته؛ وبالتالي اتخذه المعتزلة المرجعية الأولى والأخيرة في كل ما يذهبون إليه، وعُرفوا به وبتمجيدهم إياه، وكان من أبرز وأهم ما يتميزون به.

*باحث ،**كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز. فاس ،المغرب**

لائحة المصادر والمراجع

- القاضيعبدالجبار، **المغنيفيأبوابالتوحيدوالعدل**،ج 16،دراسةوتحقيقخضرمحمدنُبها،دارالكتبالعلمية،ط. 1،بيروت، 2012م- 1433هـ

- **شرح الأصول الخمسة** ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط. 4، 1427هـ - 2006م. ص. 88.

- **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة** ، تحقيق فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر،1393هـ- 1974م.

- **المجموع في المحيط بالتكليف** ، جمعه الشيخ أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق ونشر يان پيترس، ج. 3، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط. 1، 1999م.

- **المجموع في المحيط بالتكليف** ، جمعه **الإمام أبو محمد الحسن بن متّويه، عني بتصحيحه ونشره الأب جين يوسف هوبناليسوعي، ج. 1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان.**

- أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، **الانتصار: والرد على ابن الروندي الملحد** ، تقديم وتحقيق وتعليق، نيبرج، الدار العربية للكتاب – القاهرة، ط. 1، 1344هـ - 1925م.
- الجاحظ، **الحيوان**،ج 1، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط. 2، 1374هـ - 1965م.
- ابن رشد، **فصل المقال** ، تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 3، 1886م.
- القاسم الرسّي، **أصول العدل والتوحيد** ، ضمن **رسائل العدل والتوحيد**، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ج. 1، ط. 2، 1408هـ - 1988م.

- أحمد بن يحيى ابن المرتضى، **المنية والأمل في شرح الملل والنحل** ، تحقيق محمد جواد مشكور، دار الفكر بيروت – لبنان، ط. 1، 1399هـ-1979م.
- الشهرستاني، **الملل والنحل**، اعتنى به وعلق عليه أبو عبد الله السعيد المندوه، ج. 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط. 1، 1415هـ-1994م.
- حسان الباهي، إشكال القراءة وآليات التأويل في الفكر الإسلامي، ضمن**الهيرمونيطيقا، الجماليات، والدين** ، (مؤلف جماعي)، جمع النصوص ونشرها عز العرب لحكيم بناني، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2005م.
- علي حرب، **التأويل والحقيقة: قراءات تأويلية في الثقافة العربية** ، دار التنوير- بيروت، ط. 2، 2007.
- هيثم سرحان، **استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة** ، دار الحوار للنشر والتوزيع- سوريا، ط. 1، 2003.
- علي سامي النشار، **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، ج. 1، دار المعارف- القاهرة، ط. 9.
- نصر حامد أبو زيد، **الخطاب والتأويل**، المركز الثقافي العربي، ط. 3، 2008م.
- Richard C. Martin and Mark R. Woodward with Dwi S. Atmaja, **Defenders of Reason in Islam : Mu'tazilism from Medieval School to Modern Symbol**, Ed. Oneworld oxford, 1997.

¡علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، دار المعارف- القاهرة، ط 9، ص346.

iiالشهرستاني،الملل والنحل، اعتنى به وعلق عليه أبو عبد الله السعيد المندوه، ج1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، ص. 62- 63.

iiiالقاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمعه **الإمام أبو محمد الحسن بن متّويه، عني بتصحيحه ونشره الأب جين يوسف هوبناليسوعي، ج1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص165.**

ivالقاضي عبد الجبار، فضلالاعتزالوطبقاتالمعتزلة،تحقيقفؤادالسيد،الدارالتونسيةللنشر ،1393هـ- 1974م، ص. 139.

v القاضي عبد الجبار، المصدر نفسه، ص. 139.

vi الحديث أخرجه الترميذي في جامعه تحت رقم2167.

vii القاسم الرسّي، أصول العدل والتوحيد، ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ج1، ط 2، 1408هـ - 1988م، ص. 124 – 125.

viii القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ،تعليقأحمدبنالحسينبنأبيهاشم،تحقيقوتقديمعبدالكريمعثمان،مكتبةوهبة،ط. 4، 1427هـ-2006م.ص. 88.

ixالواجب عند قاضي القضاة «هو ما إذا لم يفعله القادر استحق الذَّمَّ على بعض الوجوه»، المصدر نفسه، ص. 39، ويضيف «وإن شئت قلت في حد الواجب: هو ما للإخلال به مدخل في استحقاق الذم، أو للإخلال به تأثير في استحقاق الذم»، المصدر نفسه، ص41.

x يحدُّ شارح الأصول الخمسة المعرفة بقوله: «المعرفة والدراية والعلم نظائر، ومعناها: ما يقتضي سكون النفس، وثلج الصدر، وطمأنينة القلب»، المصدر نفسه، ص. 46.

xiالمصدرنفسه، ص. 39.

xiiالقاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة،سبق ذكره، ص139.

xiii الجاحظ، الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط . 2، 1374هـ - 1965م، ص. 207.

xivالقاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمعه الشيخ أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق ونشر يان بيترس، ج . 3، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط. 1، 1999، ص. 417.

xv Richard C. Martin andMark R. Woodward withDwi S. Atmaja, Defenders of Reason in Islam : Mu'tazilismfromMedievalSchool to Modern Symbol, Ed. Oneworld oxford, 1997, p. 17.

xvi القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ج1، سبق ذكره، ص. 22 – 23.

xviiالقاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ج3، سبق ذكره، ص. 417.

xviiiمثل الكل أكبر من الجزء، واستحالة وجود الشيء الواحد في مكانين في نفس الوقت.

xix القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة،سبق ذكره، ص139.

xxهيثم سرحان، استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، دار الحوار للنشر والتوزيع- سوريا، ط 1، 2003، ص.22.

xxi ابن رشد، فصل المقال ،تحقيقمحمدعمارة،المؤسسةالعربيةللدراساتوالنشر،ط.3، 1886م، ص. 32. ويكرر نصر حامد أبو زيد الحدَّ نفسه في كتابه الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، ط3، 2008، ص.64.

xxii علي حرب، التأويل والحقيقة: قراءات تأويلية في الثقافة العربية، دار التنوير، بيروت، ط2، 2007، ص. 100.

xxiii يقول أبو الوليد عن تأويلات الفرق الإسلامية: «أوّلت المعتزلة آيات كثيرة، وأحاديث كثيرة، وصرَّحوا بتأويلهم للجمهور، وكذلك فعلت الأشعرية، وإنْ كانت أقل تأويلًا. فأوقعوا الناس منْ قِبَلِ ذلك في شـنآن وتباغض وحروب، ومزّقوا الشرعَ، وفرّقوا الناس كل التفريق. وزائدًا إلى هذا كلِّه أن طرقهم التي سلكوها في إثبات تأويلاتهم ليسوا فيها لا مع الجمهور ولا مع الخواص، أما مع الجمهور فلكونها أغمض من الطرق المشتركة للأكثر، وأما مع الخواص فلكونها إذا تُؤمِّلت وُجدت ناقصة عن شرائط البرهان. وذلك يقف عليه، بأدنى تأمل، منْ عَرَفَ شرائط البرهان». فصل المقال، سبق ذكره، ص. 63. هكذا يؤاخذ ابن رشد المتكلمين على إفشائهم التأويل بين العامة، ويعيب عليهم عدم اعتماد الطرق البرهانية في ذلك، وعدم الالتزام بشرائط البرهان.

xxiv إن ما وصل إليه العقل بالبرهان، حسب ابن رشد، وجاء مخالفًا للمنقول، فإن ظاهر المنقول يقبل التأويل؛ يقول: «ونحن نقطع قطعًا أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي». فصل المقال، سبق ذكره، ص33.

xxvعلي سامي النشار، المرجع السابق، ص. 329.

xxviعليساميالنشار، المرجع السابق، ص. 332.

xxviiعليساميالنشار، المرجع السابق، ص. 342.

xxviiiالمرجع نفسه، ص. 329.

xxixالمرجع نفسه، ص. 359.

xxxأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، الانتصار: والرد على ابن الروندي الملحد، تقديم وتحقيق وتعليق، نيبرج، الدار العربية للكتاب – القاهرة، ط. 1، 1344هـ - 1925م، ص. 126.

xxxiحسان الباهي، مقال: إشكال القراءة وآليات التأويل في الفكر الإسلامي، ضمنالهيرمونيطيقا، الجماليات، والدين، (مؤلف جماعي)، جمع النصوص ونشرها عز العرب لحكيم بناني، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله،2005، ص. 3.

xxxiiعلي حرب، المرجع السابق، ص. 101.

xxxiii استدلالنا هنا بنصوص القاسم الرسي على مذهب المعتزلة له مُبرره كون الرجل شيعي زيدي، والمعروف عن الزيدية أنها تقول قول المعتزلة في سائر القضايا إلا مسألة الإمامة، «تختلف "الزيدية" مع المعتزلة حول الإمامة، وهو موقف سياسي دون أن يُخرجهم هذا الخلاف من إطار أصحاب العدل والتوحيد»، محمد عمارة، تقديم كتاب رسائل العدل والتوحيد، ج. 1، سبق ذكره، ص. 97، فجاز الاستدلال بكلامه في غير الإمامة، ونمتنع عن ذلك في الإمامة.

xxxiv القاسم الرسي، أصول العدل والتوحيد، سبق ذكره، ص.125.

xxxvالقاسمالرسي،أصولالعدلوالتوحيد،سبقذكره،ص 125.

[xxxvi] المصدرنفسه،ص. 125.

[xxxvii] هيثم سرحان، المرجع السابق، ص.132.

[xxxviii] هيثم سرحان، المرجع السابق، ص.180.

[xxxix] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ج 16،دراسةوتحقيق خضرمحمدنبها،دارالكتبالعلمية،ط. 1،بيروت، 2012م-1433هـ، ص. 347.الفن و الحقيقة